الثورة
Thu 13 May 2004
24/3/1425 - No ..
(14428)

و«كل واحد يصلح سيارته»

قواعد شائعة تحكم الحوادث المرورية

لعني الأول بتطبيق القانون ولا نمانع حلول الصلح
ال المرور والمرور يلجأ أحياناً لنفس الأحكام
تُوجب حجز السيارة وسائقها

مغادرته إذا حضر وعندما قلت: إن المرور يمكن أن يحل القضية بسهولة. أجابني بتجاهل «المرور حَنْبَه» لم يبتعدوا كثيراً، وهذا شجعني على اللحاق بهم، وعندما وصلت نظر إليّ أحدهم باستغراب، لكنه سرعان ماتجاهل وجودي غير المرغوب فيه، وظلوا في شد وجذب إلى أن اتفقوا على أن يدفع مالك السيارة الصالون ثلثين من تكلفة تصليح السيارة الهونداي وإصلاح سيارته، بينما يتحمل مالك السيارة الهونداي الثلث، ذهبوا إلى الورشة وعدت أنا لأجد رجل المرور يوقف إحدى السيارات في جولة كنتاكي .. أصحاب السيارات يتهمون رجال المرور بأنهم السبب في لجوئهم إلى التراضي بعيداً عنهم، يقول أحدهم «رجال المرور لايرغبون بالحلول السريعة ويعملون على تعقيدها حتى لو كانت بسيطة ولا تستحق كل ذلك».

المرور يجيب

معظم ماقاله مالكو السيارات حقيقة، هذا ماأثبته بعض رجال المرور الذين وافقوا على التحدث إلينا .. فإن الكثير منهم ما إن يعرف بنوعية الموضوع حتى يفضل الانصراف دون الإجابة على شيء، بل ويشعر بأن في ذلك تهجماً عليه .. بينما نحن نبحث عن من يدرأ التهم عنهم.

عبدالقادر عبدالله كان أكثرهم تحمساً وصراحة حين اعترف بأنه يفضل حل معظم الحوادث التي يصادفها ودياً مع مرتكبي الحادث ولا يلجأ إلى اقتياد السيارات إلى الإدارة إلا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق أو إذا كانت الإصابات خطيرة أو متوسطة «لاأعتقد أنه من المنطقي أن أدخل كل السيارات التي تتعرض لحوادث بسيطة في الشوارع إلى إدارة المرور»، طرح منطقي فنحن ندرك حجم الحوادث اليومية التي تقع في شوارع المدن لكن هل يعمم هذا التعامل؟ قد نصل في مرحلة معينة إلى إلغاء جهود رجال المرور ويصبح وجوده مجرد زينة .. وربما أصبح قريباً من ذلك .. أحد السائقين قال لرجل مرور «رجاء ياأخي لاتتدخل .. سأصل أنا وغريمي إلى حل بعيد عنكم».

عبدالقادر يرفض بشدة أن يوجه له مثل هذا الكلام، لكنه قد يصل إلى مرحلة يتقبل فيها الوضع. لقد أصبح رجال المرور أيضاً يتعاملون مع الحلول العرفية التي ظهرت في موسوعة الحوادث «ثلثين بثلث ...» أحد رجال المرور قال: «إذا كان أصحاب الشأن موافقون على ذلك ويفضلون الحل بهذه الطريقة لأنها أسرع في وجهة نظرهم .. فأعتقد أنه من غير المنطقي أن أصر أنا على اقتيادهم إلى الادارة» ربما اختلط الأمر هنا وأصبح رجال المرور في مواجهة مع واقع يفرض عليهم التصرف على هذا النحو حتى يتمكنوا من مجاراة عدد الحوادث والمحافظة على مكانتهم في أعين السائقين ويوجدون حلولاً سريعة لحوادث كثيرة، لكن ماذا عن اتهامات بعض السائقين لرجل المرور بأنه يصر على رأيه؟!

عبدالقادر قال:
«مع الأسف لقد أصبحت هذه هي صورة رجل المرور في أعين الناس وليس السائقين فقط» هذه الصورة أتقن رسمها بعض الأشخاص فهي بكل تأكيد لم تأت من العدم ومع أنهم قليلون إلا أن السيء دائماً يعمم «القليل شوهوا صورة الكثير».

لقد كان عبدالقادر حزيناً جداً وهو يتحدث عن تصرفات بعض زملائه التي يرفضها هو كما يرفضها السائقون لكنه يحمل السائقين سبب الدخول في هذه الحلبة لأنهم عودوا بعض رجال المرور على ذلك.

قال: «الكثير من السائقين وخاصة أصحاب الباصات يضطر بعض الزملاء إلى التعامل معه بتلك الطريقة المرفوضة»، عند وقوع الحوادث وفي حالة حضور المرور يصر بعض أصحاب السيارات على التعامل مع رجل المرور بتلك الطريقة التي تسيء له قبل أن تسيء لرجل المرور، ومن هذا الباب أقدم بعض رجال المرور على فرض الحلول العرفية واستبعاد اقتياد أصحاب الحادث إلى الإدارة، إنهم فقط يلوحون بذلك لكنهم في الأخير يرفعون الرايات البيضاء أمام سطوة «الثلثين ....».

إدارة المرور

● العقيد/ منصور الغدراء -مدير مرور الأمانة يعترف برغبة السائقين في الابتعاد عن المرور وحل مشاكلهم المرورية بعيداً عن أعين رجال المرور «حينما يحصل حادث مروري بسيط يفضل السائقون حله بعيداً عن أعين المرور».

الغدراء يعتبر ذلك تهرباً من تطبيق القانون ولا يجب أن يحدث لأنه سيجر إلى مشاكل أخرى. لكنه أيضاً يقول: «هناك عشرات القضايا تبتعد عن المرور في محاولة لحلها لكنه يقع الخلاف بين الأطراف المعنية فيضطرون للرجوع إلى المرور للصلح فيما بينهم أو تحويلهم إلى النيابة».

الغدراء يرفض أن يكون رجال المرور هم السبب الرئيسي في تفضيل السائقين للحلول الودية أو أن تأخير الفصل في القضايا جعلهم يلجأون إلى غير وجهه ابتعاداً عن رجل المرور حيث قال: «نحن مع إنهاء القضايا أولاً بأول وبدون تأخير، ومع الصلح الذي يخفف من الأعباء علينا».

كغيره من رجال المرور يفضل أن تحل القضايا البسيطة خارج أسوار الإدارة والنيابة والمحكمة لكنه يشترط أن لايضيع الحق العام وأن يتم إحصاء هذه الحوادث لأن هناك إحصائيات يومية وشهرية وفصلية وسنوية وعدم إدراج تلك الحوادث ضمن هذه الإحصائيات يعطي المرور صورة غير حقيقية عن الوضع في الشوارع ونقص الإحصائيات يؤدي إلى أخطاء في عملية التقييم التي تعتمد الإحصائيات الدقيقة.

لكن هذا لايلغي ضرورة وجود رجل المرور في مكان لأنه المعني بتطبيق القانون وهذا القانون هو الذي ينظم العلاقة بين رجل المرور والسائق واختفاؤه أو تجاهله سيؤدي إلى حدوث فوضى في حركة السير. الغدراء يؤكد بأن وجود القانون شيء ضروري «ليس هناك مجال للاجتهاد في هذا المجال».

القانون حدد أكثر من ٢٢ حالة يحق لجهاز المرور حجز السيارة فقط أو حجز السيارة مع سائقها تبدأ من حالة ارتكاب حادث مروري أدى إلى وفاة المصدوم وتنتهي عند حالة عدم تجديد وثائق السيارة أو السائق.

الصلح خير

● العقيد الغدراء يقول إن هناك لبساً كبيراً في هذا الموضوع وعدم فهم للقانون «عندما يرتكب أحد السائقين مخالفة قيادة سيارته بطيش ورعونة معرضاً نفسه والآخرين للخطر ويتم توقيفه يرد علينا وبكل برود: «اقطع لي مخالفة» .. بالرغم من أن القانون صريح بأنه يحق للمرور حجز السائق مع سيارته».

تفاقمت المشكلة وبعد أن كان السائق يطلب من المرور قطع مخالفة أصبح يطلب منه عدم التدخل في حالة وقوع حوادث يمكن حلها.

وهذا ماجعل رجل المرور يلجأ إلى التعامل بمرونة في مثل هذه الحوادث التي تكون ناتجة عن ارتكاب أحد الطرفين خطأ مرورياً فيقوم رجل المرور بضبط الحادث وتحديد نسبة الأخطاء لكل طرف، وعندما يكون أحد الأطراف أكثر خطأ من الطرف الآخر أو يكون الخطأ مشتركاً بين الطرفين أو متساوياً وبحسب اجتهاد الضابط ويتم تحديد ذلك بناءً على معطيات يشاهدها في موقع الحادث، وبناءً على شهادات الشهود، وبعد ذلك تجرى محاولة الصلح بين الطرفين وبالتراضي في موقع الحادث فيتحمل صاحب الخطأ الأكبر نسبة أكبر من غرامة الحادث وإذا كان الخطأ متساوياً فتكون النتيجة «كل واحد يصلّح سيارته».

الغدراء يستغرب من التركيز على هذه المواضيع معتبرها جزئيات بسيطة بقوله: «لاأدري لماذا يتم التركيز على مثل هذه الجزئيات بالرغم من أن مايحدث هو عبارة عن صلح بين الطرفين ولا يحق لأحد إجبار أحد الأطراف على القبول بذلك ولا يتم الصلح، إلا برضى واقتناع كلا الطرفين وإذا رفض أحدهما الحل فإن القضية تحال إلى النيابة ثم المحكمة وهناك يكون الإلزام بموجب الحكم الصادر عن المحكمة فقط».

▹ خاتمة:

«إذا أردت أن تعرف سلوك وحياة وانضباط أناس في بلد ما .. فانظر إلى حركة المرور في هذا البلد». هكذا تتكون الصور عن المجتمعات في نظر معظم المتفحصين .. فإذا كانت حركة المرور منضبطة فهي تعني احترام جميع الناس لجميع القوانين ومنها قوانين السير والمرور، والعكس يعني العكس .. (معظم النار من مستصغر الشرر).

◻ طول فترة الحجز دفعت بالسائقين للهروب إلى أيدي المصلحين